د.يونس عمر فنوش

دعونا نحلم

الأعمال الكبيرة تبدأ دائماً بحلم يراود شخصاً أو أشخاصاً، يؤمنون به وبفائدته للحياة وللأحياء.. ثم يسعون بكل ما لديهم من جهد ومال ووقت لجعله حقيقة ملموسة على أرض الواقع..

وليبيا القادمة هي الآن شذرات أحلام تراود فكر وخيال نخبة من أبناء الوطن، سوف يتوقف تحققها على أرض الواقع على قدرتهم على اجتياز حالة الإحباط واليأس ونقص الثقة في الذات، وإصرارهم على تجاوز العقبات والصعاب، حتى يروا حلمهم متحققا فعلاً على أرض الواقع، فيحق لهم آنئذ أن يرددوا قول الشاعر:

فإذا الحلم حقيقة والأماني إرادة

الحلم الأول

المنتجع العلاجي

لقد ظللنا نشاهد ونعايش الحالة المتردية للخدمات الصحية في البلاد.. حتى بتنا نرى مرضانا يضطرون لأن يفعلوا المستحيل كي تمكنوا من السفر للعلاج في الخارج: يسخرون كل ما يملكون من حطام الدنيا، وربما يثقلون كواهلهم بالديون، من أجل التمكن من نقل مريض لهم إلى إحدى الدول التي ما زالت تسمح لليبيين بالدخول إليها بدون عقبات روتينية، مثل تأشيرة الدخول وغيرها.

فهل يحق لنا أن نحلم بأن توجد لدينا الدولة التي تتمكن من وضع خطط وبرامج وسياسات لإنهاء هذه الحالة المزرية، حتى لا يعود المواطن الليبي مضطراً لأن يسافر إلى الخارج لتلقي العلاج؟

إني أرى أن من حقنا ذلك بكل تأكيد.. ولا أجد ما يمنع من تخيلنا إنشاء مدينة أو قرية علاجية، وربما عدة مـدن أو قـرى، ونسـعى باستثمارات محلية وخارجية لإنشائها ثم تجهيزها بكل ما يلزم من بنى تحتية لتوفير كل ما يلزم لتوفير الرعاية الصحية والعلاج للمواطن الليبى دون الحاجة لأن يغادر الوطن.

وبالطبع نحلم بأن تكون هذه المجمعـات العلاجية متكاملة، بحيث تتوفر فيها كل الخدمات المصاحبة للعلاج، مثل أماكن إقامة لمـرافقي المريض، مزودة بالمطاعم والأسواق وخدمات الإنترنت.

وبكل تأكيد سوف يكون أساسيًا ربط هذه القرى أو المنتجعات العلاجية بكل أنحاء البلاد بوسائل المواصلات المناسبة: الطرق السريعة، المطارات، حافلات النقل العام..إلخ

وإذا بلغنا مستوى الوعي بما يحدث حولنا في العـالم، واتجهنـا للاسـتفادة مـن الاسـتثمارات الأجنبية، وفق عقود (البوت P.O.T.) فيحق لنا أن نحلم بأن نتمكن من تحقيق هذا الحلم دون أن تخسر الدولة الليبية أي أموال، فيتم تنفيذه على نفقة الشركات الأجنبية المتخصصة، ويتم الاتفاق على أن تمنح هذه الشركات حق استغلال هذا المشروع لمدة معينة (15-20) سنة مثلاً، تعود ملكيته بعدها إلى الدولة الليبية، بعد أن يكون المشروع قد وفر المزيد مـن فـرص العمـل وفرص التأهيل المهني لأبنائنا وشبابنا وشاباتنا.

الحلم الثاني

الطرق السريعة

ولقد ظللنا نعيش الحالة المؤلمة المؤسفة التي عليها طرق المواصلات في البلاد كلها: من شرقها إلى غربها، ومن شمالها إلى جنوبها.. وظللنا نأسف أن نظام الاستبداد الذي جثم على صدر البلاد أكثر من42 عاماً، فشل في أن يزود البلاد ولو بطريق واحدة تستحق أن يطلق عليها طريق في هذه المرحلة من تقدم العلم والعالم..

وظللنا نشاهد المديات التي وصل إليها العالم، لا في الدول المتقدمة فقط، بل حتى في الدول القريبة منا والتي لا تختلف ظروفها الحضارية كثيراً مع ظروفنا، مثل دول الجوار: تونس والمغرب ومصر، والدول الشقيقة مثل الإمارات والكويت والسعودية..

ولذا فإني أقول إن من حقنا أن نحلم بأن توجد الدولة التي تضع في سياساتها برامج وخططا لتزويد البلاد بعدد من الطرق السريعة، المصممة والمجهزة على أحدث ما وصلت إليه تقنيات بناء الطرق السريعة، التي تشيد وفق تصميمات ومعايير عالمية، من حيث توفير أعلى مستويات المتانة والتحمل، وأعلى مستويات الخدمات اللازمة للمسافرين: محطات التزود بالوقود، الفنادق، المطاعم، المقاهي، الورش الفنية، الاتصالات..إلخ

ولنا أن نحلم بأن توجد طريق ساحلية حديثة، تربط بين حدود البلاد الشرقية والغربية، وأن توجد طرق سريعة تربط بين المدن الكبرى على الساحل الشمالي والجنوب، فتكون طريق عبور للمسافرين والبضائع من الشمال إلى جنوب البلاد ومنه إلى أعماق القارة الأفريقية، ولعل

التفكير في إنشاء خط قطار متطور حـديث،
يكون أحد الحلول المثالية في هذا الصدد.

الحلم الثالث

الموانئ والمطارات الدولية

إن بلادنا تتمتع بموقع بالغ الأهمية من الناحية الاستراتيجية، وبوسعها أن تحقق من وراء استثمار هذا الموقع عائدات خيالية، ويقول الخبراء إن من المؤسف عدم توجه سلطة الحكم في الماضي إلى هذا الاستثمار من خلال إنشاء مناطق التجارة الحرة، والموانئ والمطارات الدولية، كي تتحول ليبيا إلى مفصل عبور بين دول العالم المختلفة، ودول أفريقيا.

ولنا أن نحلم بإنشاء عدد من المطارات الكبرى، نعدها لتكون نقاط عبور للطائرات التي تنقل البضائع والمسافرين من مختلف دوال العالم إلى دول أفريقيا. وقد تحدث كثير من الخبراء حول فكرة إنشاء مطار دولي متطور في أقصى نقطة من حدود ليبيا الجنوبية، ليكون

نقطة العبور تلك، مثل منطقة العوينات على سبيل المثال.

وعندما نتهيأ ونتطلع لإحداث نقلة شاملة في مفهـوم الاسـتثمار السـياحي لمقـدرات ليبيـا السياحية: التاريخية، والثقافية والترفيهية ...إلخ فقد يكون من الضروري في هذا السياق إنشاء مطارات وموانئ متطورة بالقرب من مناطق الجذب السياحي، لتسهل على السائحين الوصول إلى الوجهات التي يقصدونها مباشرة وبأيسـر السبل وأقل التكاليف.

وفي هذا المجال أيضًا سوف يكون مـن العقـل والحكمـة أن نسـتفيد مـن الإمكانـات والفرص التي بات يوفرها نظام الاستثمار وفق عقود (البوت)، إذ تتولى شركات استثمارية أجنبية إنشاء المطار أو المينـاء، وتجهـيزه وتشـغيله، واستثماره وفق شروط معينة، لمدة تحدد في

العقد، عادة ما تكون ما بين 15-20 سنة.. تؤول بعدها ملكية المشروع إلى الدولة الليبية.

وبذلك نكون بالطبع قد حققنا فائدة أو فوائد كثيرة دون أن نتحمل أي تكاليف: إنشاء المشروع وتجهيزه بما يلزم من معدات وأجهزة تشغيل، توفير فرص عمل للمواطنين الليبيين، توفير فرص تأهيل وتدريب على التقنيات المتطورة للعاملين الليبيين، توفير الخدمات التي يقدمها المشروع (ميناء بحري/ مطار) للمواطنين وللدولة الليبية، من حيث استيراد البضائع ومستلزمات الحياة، وتوفير مواصلات متطورة للمسافرين، وللقادمين إلى البلاد من السائحين.

الحلم الرابع

الإسكان والزواج

قد يستغرب البعض هذا الربط بين الإسكان والزواج.. وقد قصدت ذلك قصداً لأني أرى أن من أهم العوامل التي تعيق إقدام الشباب على الزواج، هو العجز عن توفير السكن، الذي أصبح يقع في خانة المستحيل بالنسبة لأي شاب ليس له سند يسنده من أب أو أسرة ثرية.

وقد لا يكون من البعيد أن نحلم بأن توجد تلك الحكومة التي تتمكن من إيجاد تلك السياسات، وتلك الخطط، لمساعدة الشباب في الحصول على مسكن يبنون فيه أسرة.. باتباع البرامج والسياسات التي نفذتها دول أخرى كثيرة، من خلال أساليب الإقراض الميسر، الذي يمكن الشاب من امتلاك بيت، بعد دفع أقساط شهرية على مدى 20 أو حتى 30 عاماً مثلاً.

إن هذا الكلام ليس مجرد حلم يطلق في سماء الخيالات والأوهام، ولكنه ينطلق من إدراك مباشر لحجم الكارثة التي يتعرض لها مجتمعنا جراء هذه المشكلة، فعجز الشباب والشابات عن الزواج، لبناء أسرة، يمثل تهديداً مباشراً لما نسميه الأمن الاجتماعي، من حيث إن الزواج والعيش في كنف الأسرة، سبيل مؤكدة لحماية الشباب من الانحراف الخلقي والتعرض لمختلف التشوهات النفسية والاجتماعية، إلى جانب أنه وسيلة المجتمع لضمان بقائه ونموه وتجدده.

إن مختلف الدراسات والإحصاءات تشير إلى تناقص فاجع في معدل النمو السكاني، فتدني نسبة المتزوجين، يعني بالضرورة تدني أعداد الأطفال المنجبين. وبالنظر إلى قلة عدد السكان أصلاً في بلادنا فإن هذا يجب أن يطلق صفارة

إنذار بالخطر، أعني خطر تحول المجتمع الليبي إلى مجتمع أقرب إلى الشيخوخة، بسبب تناقص أعداد المواليد، ومن ثم أعداد الشباب الـذين يكونون طاقة المجتمع على العمل والإنتاج.

وإني مقتنع تماماً بأن على أي حكومة وطنية قادمة أن تضع في أولوياتها سياسات مدروسة بمنهجية علمية لحث ومساعدة الشـباب عـلى الزواج وبناء الأسرة، من خلال تذليل مختلف العقبات والصعاب التي تحول دون ذلك..

وإني أحلم بأن توجد لدينا تلك الحكومة التي تضـع هـذه القضـية في أولوياتهـا، فتقـوم بالدراسات العلمية والاجتماعية والاقتصادية، التي يمكن أن تسهم في خدمتها، من قبيل تذليل صعوبة الحصول على السكن، وتنفيـذ برامـج التوعية للتقليل من تكاليف ومصاريف الزواج،

وتطبيق سياسات الدعم الاجتماعي والاقتصادي
للأسرة وتوفير مستلزمات الأمومة والطفولة..

الحلم الخامس

المواصلات

من عاشوا وشهدوا على ما قبل انقلاب 69، منذ نشأة الدولة الليبية، لا شك أنهم يذكرون أن خدمة المواصلات العامة كانت متوفرة منذ السنوات الأولى للاستقلال. نذكر جيداً شركة الحافلات التي أسسها وأدارها مواطن اسمه (السلاك)، وكانت توفر خدمة النقل للركاب في مدينة بنغازي، عبر خطين نذكرهما للتاريخ، هما: خط البركة وخط البلاد. ونذكر أن هذه الحافلات كانت تتميز بانتظام مواعيدها الدقيق، إلى جانب نظافتها وتميزها بخدمة راقية جداً.

كما نذكر خدمة نقل المسافرين على الحافلات بين بنغازي وطرابلس وغيرهما من المدن.

ولكننا عشنا بمرارة وأسف بالغين كيف وصلنا في هذا المجال إلى حال من التردي والانحدار، حتى عشنا مرحلة اختفاء المواصلات العامـة تماماً، وانتهى المواطنون إلى استخدام ما يعرف بسيارات (القلع)، حيث يتكدسون فيها كما تكدس الحيوانـات، ويعـانون الأمربـن في اسـتقلالها والحصول على مقعد فيها، ولا يعرف لها أحد محطات محددة.

وهكذا انتهينا إلى ما نعيشه الآن من خلو مدننا من خدمة النقل العام تماماً..

فهل يحق لنا أن نحلم بالقدرة على استرجاع ذلك العهد، من خلال وضع السياسات والبرامج الكفيلة بالتشجيع على إنشـاء شـركات النقـل العام، بحيث تتوفر تلك الحافلات التي تيسر على المواطن التنقل إلى حيث يريد أو يحتاج بيسر وسهولة وفاعلية ودقة.

ولنا أِن نتخيل ما يمكن أن يترتب على هذا من فوائد، ليس أقلها أثرًا تقليل الحاجة إلى استخدام المركبات الخاصة، كما نشاهد اليوم، وما ينجم عن ذلك من فائدة ومـردود عـلى الاقتصاد الوطني كلـه: اقتصـاد في اسـتهلاك الوقود، اقتصاد في استهلاك المركبات وقطع غيارها، اقتصاد في إضاعة وقت الناس للوصول إلى ما يلزمهم من مرافق وخدمات، وللحصول على أماكن لركن السيارات.

أما إذا أردنا أن نرفع سقف الأحلام، فقد يكون لنا أن نحلم بأن نستورد من الخارج تلك الحلول المتطورة في مجال المواصلات: النقل بالحافلات، القطارات بالغة السرعة والمعلقة، سيارات الأجرة المبرمجة على خدمة الاتصالات الحديثة، وما إلى ذلك.

بيد أن مثل هذه الأحلام تحتاج إلى إحداث ثورات جذرية في أسلوب تفكيرنا وتعاملنا مع هذه القضايا، وأول ما ينبغي علينا إعادة النظر فيه نظرتنا إلى موضوع التمويل والاستثمار.. فنحن نتطلع إلى دولة جديدة، تكون دولة راعية لا (ريعية)، وكل ما عليها أن تمارس دور التخطيط والتنظيم والمراقبة، وتترك لرأس المال الوطني والأجنبي حرية المبادرة والعمل..

من الثابت علمياً أننا بهذا التوجه سوف نتمكن من إنجاز الكثير من المشروعات دون أن تتكفل الدولة بأي نفقات، بل مقابل حصولها على ما سوف يترتب على تلك المشروعات من ضرائب ورسوم، وما سوف يتحقق من ورائها من منافع وعوائد على الاقتصاد الوطني.

الحلم السادس

الطاقة

لا نحتاج بالطبع أن نكرر القول حول حجم الكارثة التي نعيشها في مجال إنتاج الطاقة.. فما زالت مدننا وقرانا تعـاني مـن انقطـاع التيـار الكهربائي، الذي كثيرا ما يستمر لعدة ساعات في اليوم..

ولا نحتاج للقول بأن هذا، إلى جانب تردي المستوى في العديد من الخدمات الأخرى، يعد وصمة عار في جبين المسؤولين الذين تحملوا المسؤولية عبر السنوات الماضية، وفشلوا في القيام بالحد الأدنى مما عليهم وبوسعهم القيام به لتحسين الأداء.

وهنا دعونا نحلم بأن توجد لدينا دولة تضع في رأس قائمة مستهدفاتها وضع السياسـات الكفيلة بإنهاء هذه المأساة.. من خلال الشروع

فـوراً في الولـوج إلى عـالم التقنيـة الحديثـة المتطورة لإنتاج الطاقة الكهربائية.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن العالم منذ سنوات أخذ يتحدث عما يسمى الطاقة النظيفة (وهي الطاقة المنتجة من الشمس والرياح)، فلعله لن يكون من أحلامنا البعيدة أن نحلم بالوصول، من خلال استثمار هذه التقنيات الحديثة، إلى إنتاج طاقة كهربائيـة، لا تكـفي لتغطيـة الاسـتهلاك المحلي منها فقط، بل تفيض عن هذه الحاجة، بما يجعلها قابلة للتصدير إلى الخارج، كي تتحول في منظور ليس بعيداً، إلى مصدر دخل إضافي، يساعد في تحولنا من حالة الاعتماد الكلي على إنتاج النفط والغاز.

وإذا وضـعنا في حسـابنا تلـك الدراسـات العلمية التي تؤكد أن لدينا في الصحراء الليبية (الصحراء الكبرى) منطقة يمكن أن تنتج، من

خلال استغلال الطاقة الشمسية، ما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي، ليغطي حاجة قارة أوروبا كلها. ولنا أن نتخيل كم يمكن أن يوفر لنا ذلك من دخل إضافي.

أما الحلم الآخر المتصل بهذا الحلم فيتعلق بالحلم بأن نبلغ حالة الاستغناء عن التزود بغاز الطهي من خلال أسطوانات الغاز التقليدية، ونبلغ مرحلة إيجاد بنية تحتية من شبكة تزويد البيوت بالغـاز، كمـا تـزود بميـاه الشـرب وبالطاقـة الكهربائية.

وكي نستوعب أبعاد هذا الكلام ما علينا إلا النظر إلى ما تقوم به جارتنا مصر، لنرى أن أحلاما أكبر وأضخم من هذه تأخذ طريقها الآن للتحقق.. وسوف نخجل من أنفسنا عندما نتابع ما تخطط له مصر من بنـاء عاصـمة إداريـة جديدة، يقال إنها مصممة لاستيعاب ما يزيد عن

خمسة ملايين نسمة..أي ما يقرب من سكان ليبيا كلها.. وهي مدينة مصممة على أحدث الطرز المعمارية، ومزودة بكل ما يلزم من بنى تحتية، تشـمل شـبكات المـاء والكهربـاء والغـاز والاتصالات، وشبكات الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار...إلخ

فدعونا نحلم.. ثم نبحث عن الدولة القادرة على تنفيذ هذه الأحلام..

الحلم السابع

الطفولة

أحسب أن الواقع الذي يعيشه الأطفال في بلادنا لا يرضي أحداً.. بالطبع سوف يقول لي قائل: إن الوضع الذي يعيشه المواطن الليبي عامة، لا الأطفال فقط، لا يرضي أحداً أيضاً، ولكني أقول إن ما يتعرض له الأطفال منذ ما قبل الولادة وحتى نهاية سن الطفولة، التي قد نحسبها بالتزامن مع نهاية مرحلة التعليم الأساسي، يجب أن تكون له أولوية مطلقة في أي خطط أو سياسات قد نعدها للمستقبل، حالما توجد لدينا الدولة القادرة على معالجة الحاضر، ولكن بالتزامن مع استشراف المستقبل المتوسط والبعيد أيضاً.

فدعونا نحلم بأن توجد تلك الدولة التي تضع سياسات حديثة، منطلقة من آخر ما وصلت إليه

الدول المتقدمة في سلم الحضارة، في مجال رعاية الطفولة، منذ تكون الجنين في رحم أمه، حتى اكتمال تكوينه، ثم في مختلف مراحل حياته، حتى يبلغ سن النضج.

ونحن نتابع ونشاهد تلك البرامج التي تنفذها بعض الدول المتقدمة في رعاية الطفل، منذ ما قبل الولادة، من خلال رعاية أمه أثناء حملها به، فتوفر لها الرعاية والمتابعة الصحية اللازمة، للاطمئنان على سلامة تكون الجنين، وخلوه من أخطار التشوهات والأمراض، وتتابعها حتى بلوغ لحظة الولادة، فتعمل على أن تجعلها تتم في أمان وسلام، للأم ووليدها.

ثم نتابع أيضًا ما توفره تلك الدول للأم الوالدة، من رعاية ومتابعة صحية وعلمية واجتماعية، وما توفره لها من مستلزمات حياة الطفل الرضيع، من حليب ومواد نظافة وغيرها.

وقـد نعجـب حيـن نسـمع أن هـذه الرعايـة والمتابعة تأتي إلى الأم حيث توجد في بيتها، وتأتي إلى الأم ولو كانت أجنبية عن البلاد، ومن جنسية أخرى.

وإننا نحلم بأن نبلغ تلك الدولة التي لا نجد فيها طفلاً في سن الدراسة خارج المدرسة، أو طفلاً تضطره حاجة أهله إلى تـرك صـفوف الدراسة كي يمارس عملاً يسهم به في سد حاجـات الأسـرة. فتقـوم الأجهـزة المختصـة بالمتابعـة الاجتماعيـة بدراسـة تلـك الحـالات، ومعالجتها، وتوفير ما يلـزم الأسـرة، إذا ثبـت عجزها وعجز معيلهـا عـن الوفـاء بالمطـالب اللازمة لتوفير الحد الأدنى من العيش الكريم.

وقد نحلم بأن نبلغ تلك المرتبة من النضج والرقي الحضاري، فنتوافق على اعتبار الأمومة وظيفة وطنية، تقوم بهـا المـرأة الأم لصـالح

المجتمع، ومن ثم على المجتمع أن يؤدي للأم ما يلزم من الرعاية المادية والمعنوية حتى تكون قادرة على القيام بتلك الوظيفة على أكمل وجه.

ولعل الشاعر لم يبعد عن هذا المعنى عندما قال:

الأم مدرسة، إذا أعددتها أعددت شعبًا طيب الأعراق

إذ يربط بين إعداد الأم وإعداد الشعب كله. ومسؤولية إعداد الشعب ليست مسؤولية الأم وحدها، بل هي مسؤولية المجتمع كله.

الحلم الثامن

الرياضة

نتألم كثيراً ونحن نتابع المهرجانات الرياضية المختلفة، على صعيد إقليمي وعالمي، فلا نجد علم بلادنا يرفع، ويندر جدا أن نجد من بين الفائزين بالميداليات المختلفة بعض أبنائنا وبناتنا. وفي الوقت نفسه نتابع كيف ترسل الدول المختلفة العشرات من أبنائها وبناتها، لا سيما صغار السن، فينافسون في الألعاب المختلفة، ويحصدون الجوائز والميداليات.

فهل كثير علينا أن نحلم بأن توجد تلك الدولة التي تضع في أعلى سلم أولوياتها تلك السياسات الموجهة لاكتشاف الموهوبين في مجالات الرياضة المختلفة، لا سيما من فئة الصغار، ثم وضع البرامج لصقل مواهبهم وتنميتها، حتى بلوغ

المستويات المطلوبة للمشاركة في المنافسات الرياضية المختلفة.

وإننا نتابع من حين إلى آخر تمكن بعض الليبيين من إثبات قدراتهم وتميزهم في مجالات رياضية مختلفة، وتمكنهم من إيجاد مواقع لهم في المنافسات المختلفة، ولكن يظل مما يؤسف له أنهم يفعلون ذلك بمبادراتهم الشخصية الذاتية، ويقومون به على نفقاتهم الخاصة المحدودة..

لذا فدعونا نحلم بأن توجد الدولة التي تضع السياسات الملائمة في هذا المجال، من خلال الحرص على إنشاء مجمعات رياضية في كل تجمع سكاني، تتيح لأبناء هذا التجمع ممارسة الرياضة، ومن خلالها يتمكن الخبراء من اكتشاف الموهوبين لتوجيههم بعد ذلك إلى مرحلة الإعداد المتقدم، ثم التركيز على المتميزين منهم

لتـوجيههم إلى مراحـل متقدمـة مـن الإعـداد المتخصص، للمشاركة في المنافسات الدولية.

وبالطبع لا يخفى أن هذا سوف يتطلب إن تخصص الدولة مـن ميزانياتهـا نسـبة مناسـبة للصرف على هذا الجهد والإعـداد، ثـم تضـع السياسات لإنشاء المعاهد والأكاديميات الرياضية الملائمة لأداء الغرض.

الحلم التاسع

الرعاية الصحية

لا يختلف اثنان منا مطلقًا على فكرة أن الرعاية الصحية في بلادنـا قـد انحـدرت إلى مستويات لا مزيد من إمكان الهبوط تحتها.. وفي مقالة سابقة تحدثنا على الحلم بأن توجد لدينا الدولة القادرة على وضع وتنفيذ سياسات لإنشاء المنتجعات والمدن العلاجية، المصممة لتوفير كل ما يلزم المواطن الليبي للعلاج والحصول على ما يلزم من رعاية صحية، داخل بلاده، دون أن يتجسم مشاق وتكاليف السفر إلى الخارج..

ولكني في هذه الورقة أريد أن أطور هذا الحلم إلى مستوى أعلى، وهو أن توجد الدولة التي توفر لكل مواطنيها المستوى اللازم من الرعاية الصحية، وتتكفل بتغطية تكاليف العلاج

والـدواء، مـن خـلال نظـام التـأمين الصـحي الشامل.

لن نكون بالطبع أول من يفكر في هذا، ونحن نتابع ونعرف كيف توفر الدول المتقدمة هذا النوع من التأمين لمواطنيها، وكما يـدفع المواطن طوال سنوات خدمته في الدولة أو في القطاع الخاص نسبة محـددة، تسـتقطع مـن مرتبه، تودع في صندوق الضمان الاجتماعي، كي يحصل عندما يبلغ سن التقاعد على معاش يسد حاجته بقية عمره، فـإن نظـام التـأمين الصحي يتم بالطريقة نفسها، وهي أن يدفع المواطن أقساط التأمين، مقابل أن يحصل على ما يحتاجه من علاج ودواء..

إننا نتابع ونتألم ما يعانيه مواطنونا في سبيل الحصول على العلاج وتوفير الدواء اللازم، الذي باتت أسعاره تتصاعد بشكل مخيف وغير مبرر.

أما حين نتحدث عن دواء الأورام أو الأمراض المزمنة فحدث ولا حرج، فالمواطن يضطر إلى بيع كل ما يملك، إن كان يملك شيئا، كي يوفر ثمن دواء أو تكلفة رحلة إلى الخارج لتلـقي العلاج.

ولعل من أولى حقوق المواطن على الدولة أن يحصل على ما يلزمه من رعاية صحية كاملة، ونحن نحلم بأن توجد الدولة التي توفر له هذه الرعاية داخل بلاده، ولا يحتاج إلى السفر إلى الخارج للبحث عنها.

الحلم العاشر

النظافة

أينما تجولنا في مدننا وقرانا تصدمنا مشاهد القمامة المتكدسة في الشوارع والطرق، وفي الساحات والأماكن العامة. ولا نجد إجابة عن تساؤلنا الملح: لماذا وصلنا إلى هذه الحال؟ وأين الجهات المسؤولة؟ ولماذا لا تجد حلولاً ومعالجات؟

وأذكر أني منذ عدة سنوات، بعد انتخاب أول مجلس بلدي في مدينة بنغازي، قدمت إليهم اقتراحًا بإيجاد حل جذري لمشكلة النظافة، من خلال إيجاد وسيلة أو صيغة لإنهاء ظاهرة (شركة النظافة) التي أصبحت متخلفة جدًا، وعاجزة تمامًا عن أداء مهمتها، ناهيك عن كونها أصبحت مظهرًا من مظاهر الفساد الإداري، من

خلال تكدس آلاف العاملين فيها، دون أي مبرر من حاجة العمل الفعلية لهم.

وتحدثت إلى المجلس عن أن العالم قد تجاوز هذه الصيغة المتخلفة للتعامل مع القمامة، من خلال شركات كبرى متخصصة في جمع القمامة وتدويرها، وأن هذه الشركات مستعدة للتقدم بعروض إلى الدولة الليبية أو إلى البلدية لشراء قمامة المدينة، مقابل التكفل بجمعها وإنشاء مصانع لتدويرها، أو إعدادها للتصدير إلى أماكن يتم فيها التدوير. وبهذا الأسلوب لن نتكفل نحن في ليبيا أي قيمة ندفعها مقابل جمع القمامة، بل سوف نتلقى من تلك الشركات ثمناً لقمامتنا التي نسمح لهم بجمعها.

طبعا هذا الكلام لم يجد آذاناً صاغية لا في بنغازي ولا غيرها من المدن الليبية التي تعاني كلها من مشكلة القمامة.

ومن ثم فهل لنا أن نحلم بأن توجد تلك الدولة التي تملك الإرادة السياسية اللازمة لإحداث التغيير، فتوفر الظروف الملائمة لاستثمار هذه الإمكانية، وتيسر على الإدارات المحلية فرص التعاقد مع شركات النظافة العالمية، كي تتولى جمع القمامة والتصرف فيها، بتدويرها وبيعها، سواء داخل ليبيا أو خارجها.

إن بقاءنا حتى هذه اللحظة نعاني من هذا العجز الفاضح عن التعامل مع القمامة باستغلال الفرص والإمكانات المتاحة في العالم هو مؤسف ومؤلم وموجع.. وهو مؤشر آخر على فشل السلطات التي تولت مقاليد الأمور في بلادنا، لا منذ 2011 فقط، بل منذ 1969.

فدعونا نحلم بأن يتغير هذا الوضع، وأن نتمكن من إيجاد سلطات على مستوى

المسؤولية، فتقوم بمـا في الوسـع والإمكـان لتغيير هذا الواقع البائس.

الحلم الحادي عشر

الإدارة

نتألم كثيراً ونحن نشاهد ونعيش المأساة التي يواجهها المواطن عند الحاجة إلى مراجعة أي إدارة حكومية، من أجل إنجاز إجراء ما، أو الحصول على إفادة أو شهادة، فنراه يكابد ما لا يطاق من الآلام والأوجاع، ويتكلف ما لا يحتمل من التكاليف والمصاريف، للحصول على خدمة إدارية روتينية، بات من الممكن أن يحصل عليها وهو ماكث في مكانه، من خلال جهاز الحاسوب أو حتى جهاز الهاتف..

منذ عدة سنوات كتبت مقالة بعنوان (الحرب ضد كتيب العائلة)، تحدثت فيها عن الأساليب الغريبة التي أخذت تتبعها الجهات الإدارية المختلفة، لإجهاض فكرة (كتيب العائلة) من أساسها؛ إذ أخذت تطلب من المواطن، للحصول

على أي خدمة إدارية، أن يصور كتيب العائلة، كله أو صفحات منه، ثم ابتدعت هذه الإدارات فكرة مطالبة المواطن بالحصول على شهادة سموها (الشهادة الإدارية)، وجعلوا لها رسما مؤلماً هو (5) خمسة دنانير، لاستخراجها من دائرة السجل المدني، وهي في حقيقتها شهادة غبية سخيفة، لأنها لا تعدو كونها نسخة يكتبها موظف بخط يده، ينقل فيها بيانات موجود في كـتيب العائلـة، هي الاسـم الربـاعي لطـالب الشهادة..

ثم تطورت إبداعات البيروقراطية الليبية إلى خطوة أخرى تمثلت في إجهاض فكرة (شهادة الرقم الوطني) التي بات ممكنا للمواطن أن يستخرجها من خلال منظومة الرقم الوطـني الإلكترونية؛ إذ أخذت الجهات الإدارية تطلب من المواطن أن يحضـر شـهادة بـالرقم الوطـني

مختومة من مصلحة السجل المدني.. وفضلا عن خلو هذا الطلب من أي معنى أو مبرر، فقد أخذنا نعيش واقعًا مريرًا آخر، تمثل في أن هذا الطلب بات يكلف المواطن أشد أنواع المعاناة والتكاليف، فيضطر إلى الذهاب إلى السجل المدني منذ الصباح الباكر، ليصطف في طابور، حتى يتكرم الموظف المختص بختم الشهادات، فيفتح أبوابه للجمهور، ثم يشرع في وضع ختم السجل المدني على الشهادات، دون أن يفعل أي شيء، للتأكد من صحتها أو عدمها. وبذلك تكلف تلك الشهادة التي لم يستغرق استخراجها من المنظومة الإلكترونية سوى دقيقة أو دقيقتين، ضياع يوم كامل، أو في الأقل عدة ساعات كي يحصل على ختم السجل المدني عليها.

هنا بكل تأكيد من حقنا أن نحلم بأن توجد تلك الدولة التي ترتقي إداراتها إلى مستوى معقول في إنجاز مصالح المواطنين، بأسهل طريقة ممكنة، ونحلم بكل تأكيد بأن نبلغ تلك المرحلة التي تتحول فيها الحكومة وإداراتها المختلفة إلى الحكومة الإلكترونية، التي تنجز فيها الخدمات إلكترونيا، دون أن يتجشم المواطن في سبيل الحصول عليها أي مشقة أو تكاليف.

الحلم الثاني عشر

مجتمع خال من المتسولين

لا شك أن مشاهدة مواطن يمد يده يتسول الصدقات من الناس مؤلم وموجع، لا سيما إذا تبين أن هذا المواطن يلجأ إلى التسول، لا حيلة للكسب السهل، ولكن لأنه بالفعل لا يجد ما يسد حاجة معيشته، سواء أكان فرداً أم عائلاً لأسرة.

إن هذه الحالة تفرض علينا أن نسأل أنفسنا، لماذا يسمح المجتمع بأن يصل أحد أبنائه إلى هذا الحد من الحاجة، ولابد أن يتبين عند البحث أن هذا المواطن لا يخلو من أن يكون عاجزًا عن العمل لكسب العيش بنفسه، أو أن ما يحصل عليه من عمل ما يمارسه لا يكفي لسد حاجاته وعائلته. وفي كلتا الحالتين فعلى المجتمع واجب حتمي لا تجاوز عنه، هو أن يكفل له ما يكفيه للعيش عيشًا كريمًا.

وقد كتبت منذ عدة سنوات إن لدينا في تاريخنا الإسلامي أمثلة رائعة على شعور الحاكم بالتزامه برعاية شؤون رعيته، فيفعل ما ينبغي لسد حاجتهم، لا سيما إذا كانوا غير قادرين على الوفاء بها بأنفسهم، لعجز أو مرض أو شيخوخة.. ولنا في المأثور عن سيرة الخليفة عمر بن الخطاب، والخليفة الخامس عمر بن عبد

العزيز أمثلة رائعة مدهشة، فقد بلغ الأمر في عهد عمر بن عبد العزيز، أن يعود عماله المكلفون بتوزيع الأعطيات والمنح للمحتاجين في أنحاء دولته، ليقولوا له إنهم لم يجدوا محتاجًا يعطونه، فيأمرهم بأن ينثروا الحب على قمم الجبال، كي تجد الطيور ما تأكل.

واقتباسًا من هذا المأثور الرائع وضعت اقتراحًا تقدمت به لعدة جهات رسمية، بإنشاء جهاز خاص، سميته (جهاز الشرطة الاجتماعية)، وإذا شئنا الابتعاد عن مفردة (الشرطة) فلعلنا نسميه (جهاز التكافل الاجتماعي)، تكون مهمته متابعة الأحوال في المدينة أو المنطقة المكلف بها، وحين يجد امرءًا يتسول الناس، سواء في مفترقات الطرق، أو على أبواب المساجد والمصارف مثلاً، يأخذونه إلى قسم مختص بالدراسة الاجتماعية، فيدرس المختصون حالته،

ليتبينوا إن كان فعلاً محتاجًا، لأي سبب من الأسباب، فيحال إلى صندوق التكافل، ليفرض له معاشًا يكفي لسد حاجته وأسرته إن كان يعيل أسرة.

وفي السياق نفسه تحدثت عن فكرة متابعة ظاهرة وجود الأطفال في سن الدراسة خارج مقاعد الدراسة، إما يتسولون بشكل مباشر أو غير مباشر، أو يضطرون لممارسة أعمال شاقة من أجل الكسب. وجعلت متابعة أحوال هؤلاء الأطفال من اختصاص جهاز التكافل الاجتماعي، فينظر الجهاز حالة كل طفل، ليعرف الأسباب وراء وجوده خارج الفصل الدراسي، ويدرس حالته وحالة أسرته الاجتماعية، وإذا تبين أن الأسرة تدفع بأطفالها إلى التسول أو إلى سوق العمل بسبب الحاجة، فيكون على المجتمع أن

يقوم بواجبه لكفالة هذه الأسرة، بما يتيح للطفل أن يواظب في مدرسته، ولا يضطر للخروج منها.

فهل لنا أن نحلم ببلوغ ذلك المجتمع الذي لا نعود نرى فيه متسولاً أو طفلاً في سن الدراسة خارج الفصل الدراسي؟

الحلم الثالث عشر

التعليم وفرص العمل

لا شك أننا نأسف ونتألم كثيراً عند مشاهدة شبابنا وشاباتنا يبقون، بعد المرور بكل مراحل التعليم، والحصول على شهادات الليسانس والبكالوريوس، أعداداً في صفوف العاطلين عن العمل، الذين لا يجدون فرصة عمل يفترض أن تعليمهم الذي حصلوا عليه في الجامعات والمعاهد يؤهلهم للحصول عليها.

ولا نحتاج إلى كثير من البحث أو التأمل كي نتفق على أن السبب في هذه الحالة المزرية المؤلمة هو تلك الفجوة الواسعة بين نظام التعليم وبين حاجة سوق العمل في المجتمع، فالنظام السائد عندنا، بسبب الالتزام المقدس بتوفير مقاعد في مؤسسات التعليم العالي لكل

من يجتاز امتحان الشـهادة الثانويـة، مـا زال يواصل قبول أعداد من الطلاب، في المجالات التي يعرف الجميع أن ليس لها أي فرص في سوق العمل، مثل الدراسات المسماة إنسانية: الآداب بمختلف تخصصاتها. ويتزامن مـع هـذا الفارق الكبير بين مخرجـات التعليـم العـالي، ومخرجات التعليم المتوسـط والمهـني، فنجـد كليات الطب والهندسة تدفع إلى سوق العمل أعداداً تفوق بمراحل حاجة السوق وإمكانات التشغيل والتوظيف المتاحة، بينما تظل سوق العمل بحاجة إلى المزيد والمزيد من العاملين المهنيين المهرة في مختلف المجالات.

ولذا فمن حقنا أن نحلم بأن توجد الدولة القادرة على وضع سياسات جريئة لإحداث نقلات مهمة وجوهرية في هذا المجـال، يـأتي في

مقدمتها في تقديري إعادة النظر في هيكلية المؤسسات التعليمية، لنتجه بشكل مقصود وحازم إلى تقليص مؤسسات التعليم العالي ذات الاختصاص النظري، في مقابل زيادة مؤسسات التعليم المهني، المصمم وفق دراسات علمية لمتطلبات سوق العمل المحلية، لسد حاجة هذه السوق من عاملين مهنيين متخصصين، ما يؤدي بذاته إلى توفير المزيد من فرص العمل للمتخرجين في هذه المؤسسات.

ولعلنا نحلم أيضًا بأن تحدث نقلة جوهرية أيضًا في نظرتنا الوطنية إلى معايير التوجه والانتساب إلى معاهد ومؤسسات التعليم المهني، فيقبل في هذه المؤسسات الحاصلون على معدلات عالية في امتحانات الثانوية أو الإعدادية، وبالمقابل يُقَرّر للحاصلين على

شهادات مهنية مكافآت ومعاملات مالية تفوق ما يحصل عليه خريجو الجامعات الذين لا تمس حاجة سوق العمل إليهم.

وبالطبع سوف يتطلب ذلك تنفيذ برامج توعية وتثقيف واسعة، تتجـه لإقنـاع النـاس بأهميـة وفائدة الحصول على شهادة مهنية، وتقنعهم بتغيير نظرتهم إلى خريج المعهد المهني على أنه يأتي في مرتبة أدنى من خريج الجامعـة أو المعهد العالي.

الحلم الرابع عشر

الاستثمار والاقتصاد الحر

لنعترف بأننا نواجه أزمة حادة في مختلف قطاعات الحياة العامة، جراء نظرتنا العتيقة المتخلفة لموضوع الاستثمار، ومسألة إتاحة مجالات الاستثمار مفتوحة أمام رأس المال الوطني والأجنبي.

لقد عانينا كثيراً عبر عقود من الزمن من هذه النظرة التي سادت إبان حكم معمر القذافي، الذي شن، تحت شعارات الاشتراكية وما إليها، حرباً شرسة ضد رأس المال الوطني الذي كان، على الرغم من ضعف إمكاناته ونقص خبراته، يقوم بدور لا بأس به في الاقتصاد الوطني. أما رأس المال الأجنبي فكان في نظره يقع تحت

بند السيادة الوطنية، وبعده تدخلا في الشأن الداخلي الوطني.

وفي ظل طغيان وسيادة مفهـوم الدولـة الريعية، على مسيرة الاقتصاد الوطني، أغلقت كل أبواب المبادرة الحرة أمام أي رأس مال قد يتوفر داخليًا وخارجيًا، وتحول الشعب الليبي كله تقريبا إلى عالة على خزينة الدولـة، وأغلقـت فرص وآفاق الاستثمار أمام المستثمرين عامة، سواء أكانوا ليبيين أم أجانب.

ولا أظن أننا بحاجة إلى كثير من الكـلام لنقتنع بأننا خسرنا كثيرًا جدًا جراء هذه النظرة القاصرة، ومن ثم فلنا بكل تأكيد أن نحلم بأن توجد الدولة التي تضع في أولويات سياساتها تحرير الاقتصاد، والتوجه الحثيث نحو تبني منهاج الاقتصاد المنتج الحر، الذي تتاح فيه الفرصة أمام

الاستثمار الوطني والأجنبي، للتنافس على مشروعات تنمية وعمران، تشرف الدولة على تنظيمها وعرضها، ثم المراقبة على تنفيذها واستغلالها، لضمان وصول منافعها للمواطن الليبي أينما كان.

ولا شك أنه سيكون من الغباء المطلق ألا نسارع للاستفادة من الصيغ الحديثة المتطورة التي أبدعها العالم للاستثمار، وفق الأنماط المختلفة للعقود القائمة على مبادئ (التنفيذ، التشغيل، ثم التحويل)، وهي عقود تقوم فيها شركات استثمارية بتنفيذ مشروع ما، في سياق عقد بينها وبين الدولة الليبية، يمنحها حق استغلال هذا المشروع والاستفادة من بعض ثماره، لمدة معينة (20-25 سنة مثلاً)، تؤول بعدها ملكية المشروع للدولة الليبية، دون أن

تخسر الدولة فيه دينارًا واحدًا، بل ستكسب من ورائه ما لا يعد ولا يقدر من الفوائد، مثل الرسوم والضرائب المحصلة، ومثل توفير فرص العمل لأبناء الوطن وبناته الذين تعجز الدولة حاليًا عن توفير فرص عمل لهم، انتهاء بتدريب وتأهيل أعداد من الفنيين الذين سوف يعتمد عليهم في تشغيل وإدارة مشروعات مماثلة.

الحلم الخامس عشر

التجمع السكني المتكامل

بالطبع الوضع الذي عليه تجمعاتنا السكنية في المدن والقرى لا يرضي أحداً.. فما زالت تجمعاتنا السكنية عبارة عن عدد من المباني المستخدمة، منـازل ومتـاجر ومحـلات لتقـديم خدمات مختلفة، وإدارات حكومية...إلخ، وما زلنا نرى حتى في بعض المدن التي وضـع في تخطيطها العمراني مساحات تخصص للمنافع العامة، مثل الحـدائق والمتنزهـات والملاعـب الرياضية، كيف تهمل هـذه المسـاحات، ويتـم التعدي عليها بتجريفها والبناء عليها.

وبالطبع أحسب أن أحداً لا يختلف معي حول أهمية مثل تلك المساحات المخصصة للمنافع العامة، من جهة أنها ضرورية لتوفير بيئة صحية

للمواطن، تسهم في إدامة صحته البدنية والعقلية والروحية وتنميتها.

وهنا ألمس لب الفكرة التي أريد الحديث فيها وهي أن التجمع السكني اللائـق بحيـاة الإنسان كامل الإنسانية والمواطنة والحقـوق، يجب أن يكون متكاملاً، بحيث يكون مصـممًا وملائمًا لأداء كل ما يحتاجه العيش الكريم من وظائف.. وهذه الوظائف لا نختلف على أنهـا تتجاوز، ولا تقتصر فقط على الوظائف المادية، أي توفير السكن والطرق ومرافق توفير الغذاء والرعاية الصحية، بل تمتـد لتشـمل الوظـائف المعنويـة والروحيـة، وهي توفـير المرافـق المتعلقة بالثقافة والفنون والرياضة.

وهكذا فدعونا نحلم بأن توجد لدينا الدولة المؤهلة للنظر إلى حاجات الحياة الكريمة في

بلادنا نظرة تكاملية شاملة، فتشرع في وضع الخطط اللازمة لكي يعـاد تصـميم التخطيـط العمراني للتجمعات السكنية، بحيث لا يخلو تجمع سكاني، كي يستجيب لمفهوم المجمع السكني المتكامل، من مركب ثقافي، يحتوي مكتبة عامة، ومسرحا ودار عرض، ومعرضًا للفنون التشكيلية ومتحفًا للآثار.

وبالطبع لن يكتمل أي تجمع سكني بدون وجود مجمع رياضي يتاح فيه للمواطـنين أن يمارسوا الرياضة، بعد أن يتوفر لهم نمط العيش الكريم الذي لا تعود فيه مسِألة توفير متطلبات العيش المادية: الغذاء والدواء، هي كل همهم، بل تصبح هذه المتطلبات متوفرة بالضرورة وفي متناول كل مواطن مهما كان موقعه في السلم الاجتماعي، ومهما كان دخله ومعاشه.. وبذلك

يعود لديه ذلك الفراغ الذي يسمح له بأن يفكر في إشباع حاجاته الروحية، من خلال أنماط الفنون المختلفة، فيجد المسرح ودار العرض، يشاهد فيهما العروض المسرحية والسـنمائية والموسيقية، ويجد معرض الفنـون التشـكيلية، يشاهد فيه إبداعات الفنانين في التصوير والنحت والنقش ..إلخ

ودعونا نحلم بأن نرى في بلادنا الدولة التي تعيد بناء مناهج التعليم منذ مراحلـه الأولى، لتجعل التربية الفنية جزءاً أساسيًا من مناهج التربية، كي يبنى أطفالنا منذ نعومة أظفارهم بأذهان متفتحة، ربيت على الإحساس بالجمال وتذوقه، ثم ممارسته والإبداع فيه.

الحلم السادس عشر

المجمع الإداري

تكملة للحلم الذي تحدثنا فيه عن الإدارة وضرورة فعل ما بالوسع للتعجيل بتحديثها وتخليصها من العقلية والأساليب البيروقراطية المتخلفة، فإني أقترح في هذا الحلم فكرة إيجاد مجمع إداري حديث في كل تجمع سكني، يؤسس على استخدام أساليب الميكنة والتقنية الحديثة، يكون مربوطاً بشبكة إلكترونية مع إدارات الدولة التي تقدم الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل بطاقات الهوية الشخصية وجواز السفر ورخصة القيادة والإفادات المختلفة الأخرى، ويعمل فيه كوادر من الموظفين المؤهلين تأهيلاً عالياً للتعامل مع وسائل

الاتصالات الإلكترونية، والمـدربين عـلى أعـلى مستوى من الرقي في التعامل مع المواطنين.

ودعونا نحلم بأن يوجد في كل تجمع سكني مثل هذا المجمع الإداري، الذي يقصده المواطن فينجز ما يحتاج إليه من إجراءات إدارية، بسرعة ودقة وسهولة متناهية، دون أن يطلب منه ملء ورقة يكتب فيها ما يريد الحصول عليه، وهي ورقة غبية لا معنى لها، ومصيرها دائماً أن ترمى في سلة المهملات، بعد أن يكون المواطن قد تكبد في سبيل إعدادها ما نتخيله من المشقة والتكلفة التي لا لزوم لها مطلقاً.

واستباقاً لأي تعليق قد يقول إننا بعيدون جداً من أفق هذه الأحلام التي تحلم بها، أقول إن ما أقدمه على أنه مجرد أحلام، هو الآن واقـع ملموس ومعاش في كثير من الدول، لا تلك

المتقدمة المتحضرة، ولكن حتى من الدول التي نعدها مثلنا متخلفة ومتأخرة عن ركب الحضارة..

ودعونا نكن واثقين من قدرتنا على اللحاق بركب الحضارة وعصر التقنية إذا ما توفرت لدينا دولة لها إرادة سياسية وقدرة فعلية على تحويل أي أحلام أو خطط نظرية إلى أفعال وواقع ملموس..

الحلم السابع عشر

الموارد المحلية

منذ عقـود ونحـن نعيـش حالـة الاعتمـاد والارتهان الكلي لمورد واحد من موارد البلاد، وهو ما يسمى مصادر الطاقة الأحفورية: النفط والغاز. ونعيش أسوأ مثال من أمثلـة الدولـة الريعية، التي تعيش ويعيش مواطنوها عالـة على ما تمنحه لهم الدولة من معاشات أو دعم لحاجاتهم الأساسية من الغذاء والدواء واللباس وغيرها.

وقد بحت أصوات الخبراء من أبناء البلاد وهم ينادون بضرورة البحث عن سبل للانعتاق من ربقة هذا المفهوم القاتل، من خلال الالتفات إلى ما تحظى وتزخر به بلادنا من موارد محلية، قابلة بكل المعايير لأن تسـتثمر لتـوفر للبـلاد

مصادر أخرى للدخل، تسهم في إثراء النـاتج القومي، وتعود بالمنفعة المباشرة للمواطنين.

وقد يأتي في مقدمة هذه الموارد ما تزخر به بلادنا من مقومات هائلة لإنشاء صـناعات سياحية متطورة، يمكن، إذا أحسـن إعـدادها وتطويرها وتسويقها، أن توفر للبلاد دخلاً إضافيا كبيراً، قد لا نستطيع الآن تصوره وحسابه. ولسنا بحاجة لأن نكرر أن بلادنا تعد من أغنى البلاد بـالموارد السـياحية المتنوعـة، مـن سـياحة الشواطئ وسياحة الصحراء، إلى جانب السياحة الثقافية والدينية والحربية.. وغيرها.

أما المورد الآخر بالغ الأهمية فهو موقـع بلادنا الجغرافي المتميز، بساحله الممتد على طـول الشـاطئ الجنـوبي للبحـر المتوسـط، وبتوسطه المتميز في شمال القارة الأفريقية،

وهو ما يؤكد الخبراء أنـه قابـل لأن يسـتثمر استثمارًا كبيرًا، كمنطلق لتجارة عبور البضـائع والأفراد إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء وما بعدها.

وبالطبع سيكون من العبث تكرار الحديث عما تملكه بلادنا من مورد ثمين في مجال إنتاج الطاقة البديلة؛ طاقة الشمس والريـاح.. ومـا تملكه من مورد ثمين آخر، يتمثل في تلك الأنواع النادرة من الرمال التي ثبتت جدارتها وقيمتها التسويقية والتجارية إذا ما توفرت الخطط والبنية التحتية اللازمة لتصنيعها واستثمارها.

إذن فلا شك أن من حقنا أن نحلم بأن توجد تلك الدولة التي تدرك قيمة ما تزخر به بلادنا من موارد، وتضع الخطط والسياسات لإيجاد البنى

اللازمة لاستثمارها وتسويقها، لتكـون مصـادر أخرى للدخل القومي في البلاد.

وإني أحسب أن هذا الحلم أقرب مما قد نتخيل، إذا ما توفرت لدينا الدولة صاحبة الإرادة السياسية المناسبة.

الحلم الثامن عشر

الفنون والثقافة

عندما نبلغ مستوى إشباع وكفاية حاجـات الإنسان الأساسية، اللازمـة للحـد الأدنى مـن المعيشة الكريمة، هي الحاجات المادية: الطعام والشراب والسكن والكساء، ثم الدواء والبنية التحتية المطلوبة للتجمعات السكانية، يصبح من حقنا أن نحلم بأن توجد الدولة التي تسـعى لتحقيق ما هو فوق ذلك، أي ما فوق الحاجات المادية اللازمـة للحيـاة العضـوية.. لنبلـغ حـد السعي لتوفير وإشباع حاجات الإنسان الروحية، للتمتـع بمختلـف مظـاهر الجمـال في الحيـاة والكون، وهو ما تحققه الفنون الجميلة: الرسم والنحت والموسيقى والغناء والرقص الفني، إلى جانب فنون المسرح والسينما.

ونحن عندما نحلم ببلوغ ذلك المستوى، لا نتجاوز حدود الحلم المعقول والممكن، فقد كنا بلغنا ذلك المستوى في عهود سابقة من حياة ليبيا، التي كانت دولة.. ولعلنا نذكر بأن المسرح وجد في ليبيا منذ ما قبل نشأة الدولة الليبية، وأن عـدداً مـن المبـدعين في مجـالات الرسـم والموسيقى والفنون التشكيلية قد ظهروا وبرزوا في ساحة الحياة الفنية والثقافية، وأغنوا هذه الحياة بما لا يزال باقيًا شاهداً حتى يومنا هذا.

ولكننا، ونحن نتطلع إلى ذلك المستقبل الذي نرجو أن يكون قريباً، يحق لنا أن نحلم بأن توجد الدولة التي ترتقي إلى مستوى هذا التطلـع، فتضع السياسات والبرامج الكفيلة بإيجاد البنية التحتية اللازمة لمثل هذه الفعاليات الثقافية، من خلال إنشاء المسارح ودور العرض، وإنشـاء المركبات الثقافية التي تحتضن معارض الفنون

التشكيلية المختلفة، وإلى جانب ذلك تأسـيس معاهد وأكاديميات الفنون، المتخصصة في إيجاد أجيال من العاملين في هذه المجالات، يحصلون على أرقى ما يوجد في العالم اليوم من إعداد علمي وعملي.

وبالطبع يحق لنا أيضًا أن نتطلع إلى أن نعود من جديد إلى جعل حصص الفنون والتربيـة الفنية حصصًا أساسية في كل مراحل التعليم، منذ ما قبل التعليم الابتدائي، حتى نضمن تخريج أجيال من المواطنين ذوي ذائقة فنيـة راقيـة ومدربة على تذوق الفنون وإبداعها.

الحلم التاسع عشر

التعليم وسوق العمل

لعلنا لا نحتاج إلى كثير جهد للتدليل على أننا نواجه وضعاً بالغ الصعوبة، في التوفيق بين مخرجات سياساتنا التعليمية وسوق العمل.. فمنذ سنوات ونحن نعيش تلك الحالة المؤسفة التي نجد فيها مؤسساتنا التعليمية العليا (الجامعات والمعاهد العليا) تضخ إلى الحياة أعداداً هائلة من حاملي الشهادات العليا، سواء في مجالات العلوم الإنسانية (الآداب وما في حكمها) أو في المجالات العلمية (الطب والهندسة وما في حكمهما)، ولكن حاملي هذه الشهادات يصطدمون بواقع مؤلم ومؤسف؛ إذ لا يجدون لهم أعمالاً تناسب ما تعلموه في الجامعات، وذلك في معظم الحالات لأن

أعدادهم تتجاوز بكل المقاييس الحاجة الفعلية لسوق العمل. وهكذا نجـدهم ينضـمون إلى صفوف العاطلين عن العمل، أي إلى فئة القوة البشرية المعطلة والمهدرة.

ولذا فمن حقنا أن نحلم بأن توجد تلك الدولة التي تعيد النظر في سياساتها التعليمية، بدءاً من إعادة النظـر في تحديـد معـايير القبـول في الجامعات والمعاهد العليا، بحيث لا يفتح باب القبول على عواهنه، اعتماداً فقط على مقياس النجاح في الثانوية العامة، الذي نعرف جميعنا أنه في غالب الأحيان لا يدل على أي قدرات فعلية لدى الطالب، ولعل الطالب يكـون قـد اكتسبه بوسائل وطرق غير أخلاقية، كالغش أو الرشوة مثلا. ولقد كان يؤلمني أن نستعرض أعداد الطلاب في جامعاتنا، فنجدهم يعـدون

بالآلاف، ونتساءل أولا إن كانت الجامعات لديها فعلاً من البنية اللازمة لاستيعابهم وتقديم خدمة تعليمية جيدة لهم، ثم نتساءل عن الآفاق المتاحة أمام الناجحين من هؤلاء كي يجدوا فرصة عمل، تناسب ما تعلموه، وربما تتيح لهم الفرص التي يبحثون عنها لبناء مستقبلهم وحياتهم.

ولقد تحدثنا وتحدث كثيرون عن أن الأولى بنا أن نعيد تصميم خارطتنا التعليمية ونقلبها رأساً على عقب، بأن نعطي الأولوية المطلقة لمؤسسات التعليم المهني والمتوسط، بناء على الدراسات الميدانية والإحصاءات التي تحدد لنا بالدقة اللازمة ما الأعمال والمهن التي نحتاجها في سوق العمل بالفعل، وكم الأعداد التي

تحتاجها هذه السوق من المهنـيين المـؤهلين تأهيلاً متوسطًا وعاليًا لممارسة هذه الأعمال.

ولقد ظللنا نعاني من ترسبات في ثقافتنا العامة تضع العمل المهني في أسفل درجات السلم الاجتماعي، من حيث الاعتبار والوجاهة الاجتماعية، وتضع معيار القبول في المدارس الفنية والمعاهد الفنية المتوسطة والعليـا في أدنى سلم معايير القبول، فتؤدي بالضرورة إلى تحول التعليم المهني المتوسط والعـالي إلى أسفل درجات السلم، فلا يتجه إليه إلا الحاصلون على أدنى متوسطات النجاح، الذين لا تؤهلهم معدلات نجاحهم للالتحاق بأي جامعة أو معهد عال..

وإني أحلم ببلوغنا تلك الدولة التي تعيد النظر في هـذه الثقافـة، وتعيـد تصـميم سياسـاتها

التعليمية بما يحفز الطلاب للبحث عن التعليم المهني، الذي يؤهلهم لممارسة مهنة أو حرفة، مطلوبة في سوق العمل، ويكفل لهم بـذلك الحصول على فرصة العمل التي تدر عليهم دخلاً معقولاً، يمكنهم بالفعل من الشروع في بناء حياتهم ومستقبلهم.

الحلم العشرون

بيئة الإبداع والتفوق

في الحلم السابق تحدثنا عن حلمنا بوجود الدولة القادرة على إعادة النظر في سياسات التعليم وبناه الأساسية.. وفي هذا الحلم نتقدم خطوة أو درجة أخرى في سلم الأحلام، فنتطلع إلى وصولنا، ولو في مراحل لاحقة، إلى الدرجة التي تصبح فيها بلادنا بيئة متطورة، بمقاييس العصر، فتكون فيها مساحات أساسية لتوجيه رعاية خاصة جداً، لأبنائها من الموهوبين وذوي القدرات الذهنية الفائقة، كي يرعوا مواهبهم وينموها، ثم يشقوا طرقهم في مسالك الإبداع والاختراع.

كثير من المؤشرات تثبت أن بلادنا غنية جداً بأمثال هؤلاء الموهوبين المتفوقين، ولكننا

نشاهد بألم شديد كيف أنهم لا يجدون من يقدر هذه المواهب ويرعاها، ويوفر لها الحد الأدنى المطلوب لتنميتها، وتجسيد ما تبدعه من أفكار، وتتوصل إليه من اختراعات علمية، ونجد عدداً منهم يضطرون للبحث عما يريدونه خارج الوطن، فيذهبون أو يتواصلون مع مراكز البحث والشركات الصناعية في مختلف أنحاء العالم، باحثين عمن يقدر أفكارهم وابتكاراتهم، فيتبناها ويتيح لهم الفرص والمتطلبات المادية لاختبارها وإجراء التجارب عليها، حتى تثبت جدارتها فيتم تبنيها، وطرحها في سوق الصناعة والتجارة.

إذن فدعونا نحلم بأن توجد لدينا تلك الدولة التي تضع في صميم سياساتها، إيلاء أهمية قصوى لرعاية الموهوبين والمتفوقين والأذكياء منذ مراحل الطفولة المبكرة، فنكتشف تلك

المواهب والقدرات في مرحلة مبكرة جداً، ثم نطبق مختلف برامج التنمية والتأهيل والتطوير، لإتاحة الفرصة والمجال لتلك المواهب حتى تجد التربة المناسبة والمناخ المناسب لتنمو وتزدهر، ثم تؤتي الثمار المرجوة منها.

وهذا يقودنا بالضرورة إلى أهمية إعـادة النظر في تصميم وبناء مؤسساتنا التعليمية، فنبدأ بوضع المعامل والمختبرات العلمية في قلـب المؤسســة التعليميــة (المدرســة، المعهــد، الكلية..إلخ)، ثم ننتهج السبل العلمية الملائمة لتصميم المناهج التربوية والتعليمية، كي تكون لدينا الوسـائل لاكتشـاف المـواهب والقـدرات الفائقة في وقت مبكر، تمهيداً لتطبيق البرامج المخصصة لرعايتها وتوفير ما يلزمها من معدات ومختبرات وبيئة مناسبة للنمو والإبداع.

ولعلنا لا نبالغ إذا تطلعنا إلى حد تضمين قضية الإبـداع ورعايـة الموهـوبين في صـلب دستور البلاد، فينص الدستور على تحديد نسبة معينة من دخل البلاد القومي لهـذا المجـال، فتصبح الميزانية التي سوف تخصص لرعايـة الإبداع والمواهب والمهـارات الفكريـة، جـزءاً أصيلاً من الميزانية العامة للدولة، وتعد من صلب سياسة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية.

ولعل أحدنا يشعر بكثير من الأسف حين نطلع على مقارنات تجرى بين ما وصلت إليه إسرائيل في مثل هذه المجالات، وبين ما نعيشه نحن في بلادنا العربية وبعض بلاد العالم الثـالث مـن تخلف مؤلم ومؤسف.. مثل مقارنة معدل نشر الكتب، ومعدلات القراءة، ومعدلات الاختراعات العلمية والإبداعات الفكرية والثقافية والفنية..

الحلم الحادي والعشرون
الآثار والسياحة

نتحدث دائما عن تلك الثروة الهائلة الـتي نملكها في بلادنا من مقومات الجذب السياحي: الآثار المتبقية من مختلف الحضارات التي مرت على أرضنا، المقومات السياحية الطبيعية، من شواطئ جميلة ونظيفة وممتدة، إلى جبال غنية بالثروات الطبيعيـة والمحميـات المختلفـة، إلى الصحراء وما تحفل به مـن جبـال وتكوينـات صخرية ونقوش آثارية وبحيرات وعيون مائية ..

ولكننا نعيش في الوقت نفسه كيف أننا لا نقدر قيمة هذه الثروة التي نملكها، وكان يمكن لو وجدت لدينا الدولة التي تقدر هذه القيمة أن تفعل الممكن لاستثمارها في السياحة، فتحقق لنا نسبة مهمة من واردات الدخل القومي.

ولعل الأدهى والأمر أننا نعيش ونشاهد كيف أن مفردات هذه الثروة تضيع من بين أيدينا، بفعل الإهمال وانعدام سلطة الدولة والقانون، فنجد المواقع الغنية بكنوز لا تقدر بثمن، من مخلفات الحضارات التي تعاقبت على ليبيا: الإغريقية والرومانية والبيزنطية والإسلامية، تبقى بدون أي حماية أو رعاية، فتصبح نهباً للتخريب والسرقة..

فلعلنا نحلم بأن توجد تلك الدولة التي تديرها حكومة بها من يدرك القيمة الحقيقية الهائلة لهذه المقومات السياحية، من حيث إمكان تطويرها وتنميتها لتصبح إضافة نوعية مميزة إلى الاقتصاد الوطني.

كثير من الدراسات تؤكد أن لدينا فرصًا ثمينة جدًا لاستثمار مواردنا السياحية استثمارًا اقتصاديًا

ذا أبعاد مادية ومعنوية وسياسية، عبر وضع الخطط اللازمة للحفاظ على المواقع الأثرية السياحية أولاً، لحمايتها من النهب والتخريب، وثانياً لإنجاز البنية التحتية اللازمة لاستثمارها سياحياً، سواء في السياحة الداخلية أو الخارجية، بكل ما يعنيه هذا التعبير من توفير مختلف الخدمات في المواقع المستهدفة للتنمية السياحية، من مرافق صحية، ومرافق إيواء، ومطاعم وأسواق .. بعد توفير سبل الوصول إليها، من طرق برية ومطارات وموانئ بحرية.

ولن نمل من تأكيد ثراء ما نملكه من مقومات سياحية، من حيث قيمتها الثقافية والتاريخية، ومن حيث تنوعها بين مختلف أشكال الجذب السياحي: السياحة التاريخية، السياحة الشاطئية، سياحة الصحراء..إلخ

المحتويات

دعونا نحلم.....1
الحلم الأول::المنتجع العلاجي.....3
الحلم الثاني: الطرق السريعة.....6
الحلم الثالث: الموانئ والمطارات الدولية.....8
الحلم الرابع: الإسكان والزواج.....11
الحلم الخامس: المواصلات.....14
الحلم السادس: الطاقة.....18
الحلم السابع: الطفولة.....22
الحلم الثامن: الرياضة.....26
الحلم التاسع: الرعاية الصحية.....29
الحلم العاشر: النظافة.....32
الحلم الحادي عشر: الإدارة.....35
الحلم الثاني عشر: مجتمع خال من المتسولين.....38
الحلم الثالث عشر: التعليم وفرص العمل.....42
الحلم الرابع عشر: الاستثمار والاقتصاد الحر.....45
الحلم الخامس عشر: التجمع السكني المتكامل.....48
الحلم السادس عشر: المجمع الإداري.....52
الحلم السابع عشر: الموارد المحلية.....55

الحلم الثامن عشر: الفنون والثقافة.....58
الحلم التاسع عشر: التعليم وسوق العمل.....62
الحلم العشرون: بيئة الإبداع والتفوق.....67
الحلم الحادي والعشرون.: الآثار والسياحة 73